مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

وزير الدفاع خلال الجلسة

أكدوا أن الإجابة على بعض الاستفسارات تأتي مبهمة.. وأن التمثيل الحكومي لا يرقى إلى اتخاذ قرار

النواب يهددون الوزراء: التأخر بالرد على الأسئلة والتغيب

■ الجراح: الحكومة حريصة على حضورها في جميع اللجان البرلمانية وتمثيلها يكون من خلال الوزير المختص

كتب عمر الرشيدي

أبدى نواب مجلس الأمة أمس استياءهم من تأخر الوزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية،مؤكدين أن إجابة بعض الوزراء تأتي مبهمة وأن عدم الرد على الأسئلة يضع الوزير المسؤول تحت المساءلة.

واعتبروا أن طلب بعض الوزراء تمديد فترة الرد على الأسئلة يعد احتراما لمجلس الأمة وهو محل تقدير طالما أن المعلومات التي يطلبها النواب سوف تأتي صحيحة.

ولوح النواب باستجواب الوزراء الذين يتغيبون عن حضور اللجان البرلمانية، مؤكدين أن التمثيل الحكومي في اللجان لا يرقى إلى اتخاذ قرار.

وكان مجلس الأمة عقد جلسته العادية أمس إذ وافق على بند الرسائل الذي من ضمنه الموافقة على رسالة من رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة تطلب فيها منح اللجنة أجلا إضافيا مدته شهر حتى تتمكن من استكمال دراسة التقرير رقم «19» للجنة شؤون الإسكان بشأن موضوع المرأة وإسكانها.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفها التحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها.

وثمن نواب خطوة وزير الداخلية بتحويل مصروفات بند الضيافة في الوزارة إلى النيابة العامة، مطالبين بتحويل ومحاسبة المتسببين إلى النيابة أيضا.

وفي مداخلة له نفى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي موضوع مد الأجل برسائل.. وأعذرها وزيرة سنة أولى.

الوزيرة جنان بوشهري: إعمالا بنص المادة 124، إذا طلب الوزير مهلة أكثر من اسبوعين يخاطب الرئيس ويعرض الأمر على مجلس الأمة

شعيب المويزري: أنا مع سعدون حماد فالمخاطبة يجب أن تكون للنائب وأنا ليس لدي أي مشكلة في تجاوز المدة القانونية فكلنا اخوان بالنهاية.

عادل الدمخي :يبدو ان رئيس المجلس اخطأ عندما ادرج رسالة وزيرة الاسكان في بند الرسائل والتي تطلب فيها مد اجل اجابتها على الاسئلة النيابية .

علي الدقباسي :بالعكس الاخت جنان تحترم المجلس عندما طلبت مد اجل اجابتها علي الاسئلة فهناك وزراء يجيبون ولكن اجاباتهم مبهمة...نحن نتعاون مع الحكومة لاجل تقديم شي وليس مجرد بيع الوهم للشعب ..نريد حلا للمشكلة الاسكانية .

عبد الله الرومي :ادراج رسالة وزيرة الاسكان في بند الرسائل فيه خطأ سواء كان الادراج بقصد او بدون قصد.. والحكومة تستخف بمشاكل الناس وتحضر الي لجنة الشكاوي والعرائض لمجرد الشكل فقط.

وزير الداخلية:الحكومة حريصة على حضورها في جميع اللجان البرلمانية وتمثيلها يكون من خلال الوزير المختص او من ينوب عنه ولكن هناك مشكلة في توقيت اجتماعات اللجان فقد تتزامن احيانا مع اجتماع مجلس الوزراء او ارتباطات الوزير .

عبد الله الرومي يرد علي وزير الداخلية :واحنا من حقنا كنواب عن الامة ان نستجوب الوزير الذي لا

■ هناك مشكلة في توقيت اجتماعات اللجان فقد تتزامن أحياناً مع اجتماع مجلس الوزراء أو ارتباطات الوزير

■ «الداخلية» لا تتمكن بمفردها من منع الاستهتار في الشوارع ولابد من تعاون مجلس الأمة معها

■ نحتاج من مجلسكم الموقر التعاون في إصدار تشريعات جديدة للتصدي للمستهترين لحفظ الأرواح

الشيخ خالد الجراح متحدثاً أثناء الجلسة

■ اشتراطات تأجير الشقق الالتزام بالآداب العامة ومنع تأجيرها للعزاب وكلها مراقبة بالكاميرات

■ وزير الأشغال: حريصون على حضور اجتماعات اللجان لكن لا نحضر حين تتزامن مع مجلس الوزراء

■ جنان بوشهري: توصيات استجواب الوزير السابق قيد التنفيذ والحكومة حريصة على معالجة العوائق

وأكد نواب أهمية قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، محملين الحكومة مسؤولية عدم تنفيذه رغم إقراره منذ أكثر من عامين.

وطالبوا بعدم خضوع ديوان حقوق الإنسان أو أي جهة رقابية تحت الإشراف الحكومي، مستغربين أن تراقب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة بند الأسئلة البرلمانية وردود الوزراء عنها حيث أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أهمية تعاون مجلس الأمة في إصدار قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة الاستهتار في القيادة وارتفاع عدد حوادث السير في شوارع البلاد من أجل حماية الأرواح.

وقال الجراح أن وزارة الداخلية لوحدها لا تستطيع أن تعمل،مستدركاً» نحن بحاجة إلى تعاون مجلس الأمة في سن قوانين تحد من بعض الاستهتار الموجود بالشوارع».

من ناحية أخرى قال النائب محمد هايف أنه تقدم بسؤال عن الشقق المفروشة والبلدية أجابت بأنها ليست المعنية بإصدار التراخيص و(الداخلية) أكدت أن المعني بشروط الأمن والسلامة هي البلدية ويجب أن تكون هناك إجابات واضحة للجهات المعنية لوضع الضوابط والشروط.

ورد وزير الداخلية بانه ذكر أن اشتراطات تأجير الشقق المفروشة هي الالتزام بالآداب العامة ومنع تأجيرها للعزاب والآن كل عمارة للشقق المفروشة بها كاميرات مراقبة.

ورد وزير البلدية أيضاً،قائلا:أن الحكومة لا تقبل بوجود شبهات أو سوء استغلال لهذه الشقق المفروشة.

وأضاف الرومي في رد مماثل أن بلدية الكويت تختص بمنح تراخيص البناء لتلك البنايات وفقا للنظم المعمول بها» وهي غير معنية بنظام الشقق المفروشة اذ لا تدخل ضمن اختصاصاتها».

وذكر النائب عبد الله فهاد أنه تقدم بسؤال عن رؤية الحكومة لحل القضية الإسكانية وأشار إلى أن الوزيرة جنان بوشهري انتصرت للعناصر الكويتية ذات الكفاءة وأوقفت سرقة مليونية في ممارسة مشروع مدينة المطلاع.

وردت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان بان التوصيات الـ١٨ الناتجة عن استجواب الوزير السابق قيد المتابعة وأكدت حرص الحكومة على متابعة إزالة العوائق أمام مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني وهناك لجنة تجتمع بشكل دوري بمجلس الوزراء بهذا الخصوص.

وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته العادية أمس إلى مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة «4» من القانون رقم «67» لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة العادية أمس على أن تستكمل الجلسة الساعة التاسعة من صباح اليوم.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة المجلس اليوم لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

أمين سر مجلس الامة عودة الرويعي يفتتح الجلسة .

تلاوة أسماء الحضور والغياب.

المعتذرون عن عدم الحضور الى جلسة مجلس الأمة اليوم: الشيخ جابر المبارك، تامر السويط، هند الصبيح، وليد الطبطبائي، طلال الجلال، الشيخ ناصر الصباح، عيسى الكندري، نايف الحجرف، الشيخ صباح الخالد.

الأمين العام يتلو بند الرسائل الواردة والمدرج فيه 11 رسالة واردة 4 منهم من وزيرة الاسكان تطلب فيها تمديد مدة الرد على اسئلة برلمانية.

سعدون حماد يعترض على ادراج طلبات وزيرة الإسكان بمد الأجل: تستنزف وقت الرسائل ولم يحدث أن ناقشنا

مشادة بين المطير وحماد

وأخرى بين المطير والعدساني

وثالثة بين الشطي والبابطين